عناصر السياسة الزراعية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

عناصر السياسة الزراعية

الفـــهـــرس

١. على الصعيد العالمي ٥

٢. على الصعيد الوطني ٨
٢,١. إطار السياسة الزراعية ٩
٢,١,١. الموارد الطبيعية ١٠
٢,١,٢. التنظيم الريفي ١١
٢,١,٣. الشؤون العقارية ١٢
٢,١,٣,١. تأهـــيل الأراضي ١٣
٢,١,٣,٢. حقوق الملكية ١٣
٢,١,٣,٣. حقوق الإستثمار ١٤
٢,٢. تنظيم المهنة ١٥
٢,٢,١. الحيازات الزراعية والجمعيات ١٦
٢,٢,٢. جمعيات المنتجين ١٧
٢,٢,٣. القطاع والهيئات المهنية ١٨
٢,٢,٤. التحويل ١٨
٢,٢,٥. المعايير ١٩
٢,٢,٥,١. المعايير الصحية ١٩
2.2.5.2. النوعية والتجهيز ٢٠
٢,٣. الأسواق ٢٠
٢,٤. التعليم و البحث والتدريب والإرشاد ٢١
٢,٤,١. التعليم الزراعي ٢٤
٢,٤,٢. التعليم العالي الزراعي ٢٤
٢,٤,٣. التدريب المهني الزراعي ٢٤
٢,٤,٤. البحث الزراعي والبيطري ٢٥
٢,٤,٥. المشورة الزراعية والإرشاد ٢٦
٢,٥. الخلاصة ٢٧

٣. تحديد التوصيات ذات الأولوية ٢٩
٣,١. التنظيم الإقتصادي ٢٩

٣,٢. تحليل أنظمة الإستثمار الزراعي ٣٠
٣,٣. إكتساب الكفاءات ٣٠
٣,٤. النظام التجاري ٣١
٣,٥. التمويل ٣٢
٣,٦. الإصلاح المؤسساتي والتشريعي ٣٢
٣,٧. الخاتمة ٣٣

مراجع ٣٥

إعداد التخطيط والسياسة الزراعية

١. على الصعيد العالمي

كيف نوفّر الغذاء لملياري شخص إضافي بحلول العام ٢٠٣٠ ؟

بحلول العام ٢٠٣٠ ، سيزداد الطلب العالمي على الغذاء بنسبة ٦٠% تقريبا" مقارنة بما هو عليه اليوم وسينشأ في معظمه (بأكثر من ٨٥%) عن البلدان النامية حيث النمو الديموغرافي الأكثر إرتفاعا". إزاء هذا الوضع، وكما في الماضي، ستستجيب الزراعة عبر زيادة في الإنتاج يتمخّض عنها تموين أفضل للأسواق.

ينبغي، بالفعل، توفير الغذاء للملياري شخص الذين سينضافون إلى العدد الإجمالي لسكان العالم بحلول العام ٢٠٣٠ . ألن تلحق زيادة الإنتاج الضرر بالموارد الطبيعية الثمينة كالتربة والمياه والغابات والتنوّع الإحيائي؟

من الناحية النظرية، ما زال هناك ما يكفي من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم التي لا تزال غير مزروعة؛ غير إنها، في الواقع، ليست بأراض سهلة الزراعة. فلا يمكن إستغلال الجزء الأكبر من هذه الأراضي إقتصاديا" بشكل مستدام لأنها غالبا" ما تفتقر إلى التربة الجيدة والبنى التحتية اللازمة. مما لا شك فيه إن الأراضي الصالحة للزراعة باتت تزداد ندرة في عدد كبير من البلدان، لا سيما في الشرق الأدنى و شمال أفريقيا و آسيا الجنوبية.

وتزداد هذه الضغوطات حدّة مع القضاء الجائر على الغابات الذي يعرّي الأراضي ويعرضها للتأكّل السريع جارفا" التربة إلى مجاري المياه ومرهقا" الأرض. أضف إلى ذلك الخسائر الفادحة الناجمة عن التصحّر الذي يقضم الأراضي الزراعية الصالحة. فالقارة الأفريقية وحدها تفقد ما يفوق الـ ٥٠ ٠٠٠ كم مربّع من الأراضي الصالحة للزراعة كل سنة. وتُقدر مساحة الأراضي الخصبة التي خسرتها تونس على سبيل المثال بـ ٢٧ ٠٠٠ هكتاراً ، ما أدى إلى خسارة سنوية بلغت حوالي ١٥ مليون دولارا".

يمكننا إيجاز الوضع بالإشارة إلى إن حصة الفرد من الإنتاج الغذائي في أفريقيا قد إنخفضت بنسبة ٢٠ % منذ العام ١٩٦٠.

يظهر تحليل الإتجاهات العالمية في مجال الإنتاج الغذائي إن خمس البلدان النامية ستواجه نقصا" في المياه في العام ٢٠٣٠.

وبالفعل، من المتوقع أن تزداد كميات المياه المستخدمة للرّي بنسبة ١٤%. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إن القطاع الزراعي هو المستهلك الأكبر للمياه إذ تخصص له ٢٠% من المياه المسحوبة.

في موازاة ذلك، وبالنسبة إلى وضع الأراضي الصالحة للزراعة، يلاحظ إن بعض المناطق والبلدان تتمتع بوفرة من المياه في حين تعاني أخرى من نقص حاد. وبحلول العام ٢٠٣٠ ، يتوقع أن يعاني من هذا النقص حوالي ٢٠ بلدا" ناميا" يقعون في معظمهم في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الجنوبية.

المناطق المعرضة للخطر هي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض أجزاء آسيا.

يُفترض بالزراعة في البلدان النامية أن توفّر إنتاجية أكبر في الليتر الواحد من المياه على أن يتمّ ذلك في إطار يضمن المحافظة على هذا المورد وإمكانية النفاذ اليه. وكما وإن الإرادة السياسية ضرورية لخلق بيئة مؤاتية لتحسين إنتاجية المياه.

تجدر الإشارة إلى إن الأراضي المرويّة هي التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في البلدان النامية. ويتوقع أن تزداد حاجة هذه البلدان إلى مياه الريّ بنسبة ١٤% بحلول العام ٢٠٣٠.

ينخفض منسوب المياه الجوفية من ١ إلى ٣ أمتار سنويا" ، مما يؤدي إلى تسرّب المياه المالحة إلى الحقول المياه الجوفية ويرفع كلفة الضخّ ويهدّد الإنتاج الزراعي. فلا بدّ بالتالي من الدقة والمرونة لتحديث أنظمة الريّ، على أن تعود الكلمة الأخيرة في مجال الخدمات إلى المستخدم.

غالبا" ما تكون أنظمة الريّ بحاجة إلى التحديث وتسعى المؤسسات المكلّفة بإدارة الموارد المائية والبنية التحتية إلى الإتجاه أكثر نحو الخدمات والمردودية والبلدان إلى إختيار التكنولوجيا الأكثر فعالية. وغالبا" ما يكون إعتماد أنظمة التقطير أفضل من إغراق الحقول في المياه.

كيف تحقق كل ذلك؟ أو بالأحرى، كيف للأرض أن توفّر الغذاء لسكان العالم مع المحافظة في الوقت عينه على البيئة وإحترام المعطيات التجارية الجديدة ؟

لا شكّ إن الضغوطات التي تتعرض لها الموارد الطبيعية ستزداد، لكن تقنيات جديدة، أقل ضررا" من سابقاتها التقليدية، سترى النور في المقابل. لو تمكّن مزارع من إحدى البلدان النامية الجافة من تحسين فعالية المياه بنسبة واحد بالمئة كمعدل وسطي، لربح حوالي ٢٠٠٠٠٠ ليترا" من المياه العذبة لهكتار الواحد في السنة. تأتي هذه العوامل لتضاف إلى الإهتمامات الراهنة المتمثلة في حماية الموارد الطبيعية وتقود الزراعة ببطء نحو نمو أكثر إستدامة.

ما من حلّ وحيد لضمان الأمن الغذائي عندما تكون المياه نادرة. فجميع مصادر المياه هامة (مياه الأمطار، القنوات، حقول المياه الجوفية، المياه المبتذلة) ويمكن تنميتها جميعا" في ظل ظروف مؤاتية إذ يجب توفير التركيبة المؤاتية من تربة ومياه وزراعة لكل نظام بيئي.

إزاء هذه الإشكالية، لا بدّ للبنان أن يزيد إنتاجه الغذائي لتوفير الغذاء للأجيال القادمة على المستوى الوطني والمشاركة في تلبية الطلب العالمي من خلال إدارة فعالة ومستدامة لأراضيه وموارده المائية.

٢. على الصعيد الوطني

أيستطيع البلد رفع هذه التحديات مع إقتصاد أكثر إنفتاحا" وزيادة في الطلب على الغذاء يشهدها البلد في ظل عجز تجاري وزراعي متزايد وتحرير للتبادلات لم يعد بإستطاعة الزراعة الوطنية التجرّد منه ؟

يتمتع البلد بفضل موقعه الجغرافي ببيئة ومناخ مؤاتيين يضمنان وفرة الموارد المائية التي من شأنها أن تصبح ورقة رابحة أساسية ليس لمستقبل البلد فحسب بل للمنطقة جمعاء، إن وفرت لها البنى التحتية اللازمة لتجمّعات المياه.

هذا بالإضافة إلى مساحات واسعة من الأراضي القابلة للإستصلاح التي ستسمح بعد إعادة تأهيلها بمضاعفة المساحات القابلة للزراعة في البلاد.

يساهم القطاع الزراعي اللبناني بـــ ١١% من إجمالي الناتج المحلي. وإذا أخذنا بعين الإعتبار إن نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي تتراوح ما بين ١٠ و ١٥ % ، تُقدّر نسبة السكان الذين يعتاشون من فرص العمل والنشاطات التي يخلقها القطاع الزراعي بحوالي ٣٠% من إجمالي عدد السكان.

يتسبب قطاع الصناعة الزراعية اليوم بإنعدام توازن هام على مستوى ميزان المدفوعات. في العام ٢٠٠١، أظهرت التبادلات بين لبنان والخارج عجزا" في الميزان التجاري، إذ بلغت قيمة الواردات ١٢٦٨ مليون دولارا" مقابل ١٦٤ مليون دولارا" فقط للصادرات. خلال العقد المنصرم، وفي الوقت الذي بقيت فيه قيمة الصادرات ثابتة، إرتفعت واردات المنتجات الزراعية والغذائية الزراعية الـــ ٥٠٠ مليون دولار.

دخلت السوق اللبنانية للمنتجات الزراعية والزراعية الغذائية مرحلة من الإنفتاح وتحرير التبادلات في ظل العولمة والمبادئ التي تقوم عليها وتنادي بها منظمة التجارة العالمية. من المقرر فتح الأسواق مع سوريا بحلول العام ٢٠٠٤ ومع البلدان العربية الأربعة عشر الأخرى إبتداء" من العام ٢٠٠٨. وقد بدأ الإعداد للإتفاقات الإقليمية الموقّعة مع الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج

"اوروميد" (EUROMED أو الأوروبي المتوسطي) على أن تنفذ بشكل كامل وفعلي بحلول العام ٢٠١٤.

إزاء تحرير التبدلات هذا والتطور الديموغرافي الحاصل في البلاد حيث من المتوقع أن يزداد عدد السكان بنسبة ٥٠% خلال السنوات الثلاثين القادمة، يتعيّن على الدولة، في إطار سياستها الليبيرالية، أن تعيد توجيه سياستها الزراعية وأن تحدد بوضوح إستراتيجيتها الخاصة لجهة:

- إستعدادها لإعادة التوازن للتبادلات الغذائية الزراعية وطموحاتها التصديرية؛
- خطر وقوع البلاد في التبعية الغذائية وقدرتها على توفير الغذاء للشعب اللبناني؛
- الإبقاء على فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المتوفرة في المناطق الريفية والزراعية وخلق فرص عمل جديدة.

٢,١. <u>إطار السياسة الزراعية</u>

يجب أن تأخذ السياسة الزراعية بعين الإعتبار الوظائف الإقتصادية والبيئية والإجتماعية للزراعة وأن تشارك في التنظيم الريفي بغية تحقيق التنمية المستدامة. فهي تهدف، إنطلاقا" من معاينة الواقع الحالي، إلى تحديد الإتجاهات الهامة للإطار الذي ستتطوّر فيه، في المستقبل، زراعة فعالة، شرعية ومستدامة تضع الانسان في جوهر الإهتمامات.

من الضروري، أن تحدد السياسة الزراعية أدوار ومسؤوليات الدولة من جهة وسائر الفاعلين الإقتصاديين من جهة أخرى ليتولى الطرفان، كل في مجال إختصاصه، مهمة تأهيل الأراضي والموارد المائية وإدارة عناصرها وإستخدام هذه العناصر بشكل مستدام وتوزيع المنافع الناتجة عن الإستثمار المستدام لمواردها الطبيعية بين كافة أفراد المجتمع بشكل عادل ومنصف.

ستسمح أسس هذه السياسة للزراعة بأن تضطلع بدورها الثلاثي، الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، بشكل متوازن، من خلال تحديد القواعد اللازمة لضمان توزيع عادل ومنصف بين المزارعين، وهو شرط لا بدّ منه للإبقاء على زراعة تقوم على عدد كبير من أصحاب الحيازات المسؤولين والمجتمعين معا" والمتواجدين في كافة المناطق اللبنانية وعبر تشجيع زراعة تُنتج لأسواق تتمتع

بالملاءة وتخلق فرص عمل وتشارك في حماية الموارد الطبيعية لأن هذه هي الوظيفة الثلاثية للزراعة.

الهوية الزراعية اللبنانية خاصة ومحددة ومستقبلها مرسخ ومجذّر في الأرض. يكمن الرهان اليوم في الإبقاء على إستمرارية كافة أحواض الإنتاج في إطار ديناميكية للتنمية. ينبغي بالتالي تخطي النشاط الإنتاجي للمزارعين، لتقويم المهام الأخرى التي يؤديها العالم الريفي والإعتراف بها بشكل أفضل من أجل زراعة متكاملة.

ينبغي تعزيز إستراتيجية من شأنها إطلاق عملية تنظيم إقتصادي متناسقة تضمّ كافة الفاعلين من القطاعين العام والخاص. نظرا" للنمو السكاني الحاصل، يجب تقويم الموارد الطبيعية بشكل مستدام بغية ضمان توفّر الغذاء على المدى البعيد وتوازن توزيعه بين اللبنانيين كافة.

إنما يجب أن لا يعفي هذا التوجه السلطات الحكومية من واجبها التنظيمي للنشاط من أعلاه ، إذ إن تدخّل الدولة يهدف إلى تحقيق هدف مزدوج: تكييف الزراعة مع التطورات الإقتصادية الحاصلة من جهة، وتطبيق ومواكبة هذه التحوّلات.

٢,١,١. <u>الموارد الطبيعية</u>

يجب أن تؤمّن السياسة الزراعية توفرا" أكبر للموارد الطبيعية وأن تضمن إستمراريتها ومردوديتها عبر الإدارة الدقيقة والرشيدة للموارد المائية التي تضمن الإستدامة، وذلك خدمة لمستقبل الزراعة اللبنانية. إن تأهيل أراض جديدة وإنشاء أنظمة للرّي يشكلان حجر الأساس لسياسة زراعية مستقبلية.

تجدر الإشارة إلى إن ما سيسمح بتكثيف الإنتاج الزراعي وزراعة مساحات جديدة هما وفرة المياه والقدرة على النفاذ اليها. ينبغي بالتالي إطلاق برنامج وطني لإقامة المنشآت اللازمة للرّي على مستوى كل من المشاريع الكبرى (الليطاني، العاصي، اليمونه) والصغرى كتلك المتمثلة في إقامة سدود للجداول بهدف خلق مخزون يمكن إستخدامه في المواسم الجافة.

تعاني الزراعة من تردّي هيكليات حماية التربة والإستغلال غير المستدام لموارد المياه ونضوب طبقات المياه الجوفية. أمّا المياه المخصصة للرّي، فتطرح كذلك مشاكل عدة لجهة الجهوزية

والإنتظام والتوزيع والنفاذ والنوعية. أضف إلى ذلك إن تكاليف إنتاج المياه غالبا" ما تكون غير مضبوطة بالطريقة المؤاتية وصيانة أنظمة الرّي غير مؤمنة وجباية الرسوم غير منتظمة.

بغية معالجة هذه الشوائب، من الضروري أن يصار، في مجال إدارة المياه، إلى إعتماد هيكلية قانونية وإدارية قادرة على تلبية حاجات المستخدمين ومستلزمات التمويل والإستثمار الضرورية لإدارة هذه الثروة والمحافظة عليها على المدى البعيد.

في هذا الإطار، بات ينبغي، من الآن فصاعدا"، نقل إدارة الموارد المائية قدر الإمكان إلى المستخدمين وتعميم وجود لجان للمستخدمين وتحديد أدوار هذه اللجان إضافة إلى مسؤوليات كل من الدولة واللجان والمستخدمين على حدّ سواء. ويستوجب ذلك التوصّل إلى إتفاق بين مختلف الأطراف المعنية على أن يصاغ الإتفاق بشكل عقد يعهد من خلاله بإدارة الموارد المائية إلى مستخدميها بعد إعدادهم وتدريبهم على تنظيم أدوار لمياه الريّ وإدارة تكاليف الرّي وجباية الرسوم وصيانة المنشآت محليا".

٢,١,٢. <u>التنظيم الريفي</u>

يتمتع لبنان بثماني مناطق زراعية بيئية تمتدّ على مساحة مليون هكتارا" وهي المساحة الإجمالية للبلاد. وتمثّل الأملاك الزراعية حوالي ربع المساحة المذكورة، أي ٢٤٨٠٠٠ هكتارا" من الأراضي المزروعة من بينها ١٠٤٠٠٠ هكتارا" مرويّا"؛ وتشمل المساحة الإجمالية المذكورة أعلاه ١٣٧١٠٠ هكتارا" من الأراضي الدائمة الإستراحة و١١٨٤٠٠ هكتارا" من الغابات والأراضي البائرة و١٠٩٠٠٠ هكتارا" من الأراضي القابلة للإستصلاح.

توخيا" لإستعمال مستدام للأراضي الزراعية، ينبغي تطبيق السياسة الوطنية للتنظيم الريفي والعمل الإقليمي. في هذا الإطار، من الضروري أن تؤخذ بعين الإعتبار متطلبات المحافظة على الأراضي الزراعية وتأهيل الأراضي غير المزروعة من أجل توزيع رشيد ومستدام للنشاطات على كامل الأراضي اللبنانية.

من بين الأراضي المصنّفة "غير مزروعة"، ثمّة العديد من القطع الصغيرة القابلة للإستصلاح التي يمكن أن تشكّل بعد إستصلاحها قدرة إنتاجية هامة للبنان. تجدر الإشارة إلى إن المديونية العامة

الحالية لا تسمح بإستخدام الأموال العامة لبناء المنشآت. ويستلزم توفير التمويل المطلوب وجود إستثمارات لا يمكن المباشرة بها إلاّ في إطار مشاريع هيكلية مشتركة، منفّذة وممولّة من قبل الدولة وشركائها المؤسساتيين. يجب بالتالي، أن يصار إلى تعزيز سياسة مالية وضريبية من شأنها توجيه التمويل المذكور نحو القطاع.

إلى ذلك، ينبغي إدراج آليات لتعبئة التمويل الخاص في إطار سياسة التمويل الزراعي الطويل الآمد من أجل غزو هذه الأراضي الجديدة القابلة للزراعة.

من جهة أخرى، يبقى أمن الإستثمارات الهيكلية هشاً لأنه مرتبط بالوضع العقاري؛ فبالإضافة إلى كون البنى التحتية والنشآت غير كافية حالياً، تقتصر صيانتها على ما هو ضروري وأساسي فقط. وتؤدي هشاشة المنشآت هذه إلى تأكّل تدريجي للتربة وفقدان هذه الأخيرة لخصوبتها. وينجم هذا التدهور عن صعوبة في النفاذ إلى العقار وإلى وقتية وعدم ثبات حقوق الإستثمار.

ينبغي إعتماد إجراءات خاصة من شأنها توفير التمويل اللازم للعقار والمنشآت ذات الصلة على المدى الطويل ، على أساس ضمانات تمنح على الأرض وحق الإستثمار.

٢,١,٣. <u>الشؤون العقارية</u>

إزاء الإشغال غير المتجانس للمساحات في لبنان والضغوطات التي يمارسها سكان المدن على الأراضي الزراعية، بات من الضروري البحث عن معادلة توفّق ما بين القدرة الإستيعابية للمحيط والثقل الديموغرافي.

وبالفعل، مع تزايد سنوي للسكان بنسبة ١,٣%، يُتوقع أن ترتفع نسبة إشغال المدن في السنوات العشرة المقبلة من ٦ إلى ١٠% إذا ما بقيت وتيرة التقدم الذي يسجله القطاع العقاري على ما هي عليه اليوم. يؤثر هذا الوضع بشكل خطير على المساحة الزراعية الصالحة.

٢,١,٣,١. تأهـــيل الأراضي

يدفع غياب وجهة إستخدام معينة للأراضي ومناطق ذات أولوية زراعية بمالكي الأراضي إلى مساعرة القيمة التنازلية أو التأجيرة لكامل العقار وفقاً لسعر الأرض الصالحة للبناء في المدن.

تعيق هذه الممارسة حركيّة العقار وتحول دون إمكانية ضمّ الأراضي وإعادة توزيعها لأغراض زراعية.

يتعين على سياسة تأهيل الأراضي أن تحدد نسبة الأراضي الوطنية التي ستشكل أداة الإنتاج الزراعي، بغية المساهمة بأفضل ما يمكن في تحقيق الأهداف الإقتصادية للبلد.

عليها أن تندرج، على المستوى الوطني، في إطار خطة وطنية لتنظيم الأراضي وعلى المستويين الإقليمي والمحلي في إطار خطط أشغال للأراضي . يجب أن تميّز هذه الخطط ما بين المناطق الحضرية التي يجوز البناء فيها والمناطق الزراعية والغابات والمناطق الطبيعية المحميّة وغيرها، عبر تحديد خصوصية كل منها والقيود الملازمة لها والإمكانيات المرتبطة بها (إقامة المساكن، المصانع، البنى التحتية للمواصلات ...).

ينبغي ضمان أمن وجهوزية العقارات عبر تعميم خطط إشغال الأراضي على الصعيد الوطني وفقاً لأهداف التنظيم الريفي، ومتابعة وإستكمال المسح الوطني الجاري حالياً. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إن إعتماد اللامركزية في إجراء ومتابعة وتحديث المسح المذكور سيضمن عصرنة حقوق الأفراد.

٢,١,٣,٢. حقوق الملكية

يظهر التحليل الوضع الإقتصادي للحيازاة الزراعية إن هذه الأخيرة تحقق مردودية، وتسجل ربحاً هاماً نسبة إلى مساحتها، لكنها غير قابلة للإستمرارية والإستدامة بسبب صغر هذه المساحة عادة. لضمان الفعالية الإقتصادية وحماية الموارد الطبيعية يجب التصدي بفعالية لظاهرة تجزأة الأراضي الزراعية، بغية ضمان إستمرارية الحيازات الزراعية والحؤول دون نزوح سكان المناطق الريفية.

نظراً لطرق توزيع الأراضي عبر الأرث، يتجزأ العقار ليتوزع بين مختلف أصحاب الحقوق، ما يقضي على وحدة الحيازة. في حالات كهذه، غالباً ما يعيد مستأجرو الأراضي النظر في وجهة إستعمالهم للعقار. كما إن خطر تفكك الحيازة هذا لا يشجع المستخدم إطلاقاً على صيانة المنشآت أو المحافظة على خصوبة التربة ما يزيد من حدة التدهور الحاصل.

تفضي بعض الممارسات المحلية، في حالات الأرث، إلى حصول الورثة على نسبة من العقار الإجمالي، غالباً ما تقاس بـــ"الملّيم " (أو جزء من الف)، عوضاً عن قطعة صغيرة. ينبغي في هذا الإطار تشجيع هذه الممارسة ودعمها بالتشريع الملائم.

من شأن سياسة التفكك الآنف ذكرها أن تشجع، من خلال إعتماد الأنظمة المناسبة، إمكانيات خلق هيئات عقارية مالكة للأرض تشكل كيانات تعاونية أو خاصة تتمع بملكية الأرض وتؤدي تعاملاتها وتبادلاتها وحالات التنازل عنها أو نقلها إلى تحويل ونقل للأسهم من دون التسبب بتجزأة المساحة التي تحافظ بهذه الطريقة على وحدتها.

من المفترض بهذه المبادرة أن تؤدي إلى ضمان جهوزية العقار فتسمح بالتالي بالحفاظ على وحدة الحيازة وبإمكانية إعادة هيكلة أو ضمّ الحيازات على المدى البعيد. ويضمن توسيع المساحات المتوفرة هذا إستمرارية وربحية القطاع.

٢,١,٣,٣. حقوق الإستثمار

يتعين على السياسة العقارية، في الإطار نفسه، أن تضمن حق إستثمار الأرض، بمعزل عن حق الملكية غير القابل للتصرّف.

ينبغي تحديد القواعد لكل من مالكي الأرض والقيمين على زراعتها لوضع تنظيم يعنى بأنواع وأشكال العقود والإيجارات المتعددة السنوات القابلة للتجديد التي من شأنها ضمان إمكانية إستخدام الأرض بشكل مستدام وبالتالي تشجيع المستثمر على صيانة المنشآت والمحافظة على خصوبة الأرض اللتان تشكلان الأداة الرئيسية للإنتاج سواء كان الإتفاق قائماً على مبدأ ايجار الأرض أو المزارعة.

أخيراً، على هذا التوجه السياسي الهادف إلى المحافظة على حيازات قابلة للإستمرارية وتنميتها، أن يضفي، من خلال الإطار القانوني الملائم، مزيداً من المرونة والإستقرار والفعالية على القطاع، عبر تحديد نظام للحيازة الزراعية والهيئات الإقتصادية الزراعية.

٢,٢. تنظيم المهنة

يعكس القطاع الزراعي في الوقت الحالي تنوّعاً كبيراً لجهة نموذجيات الحيازات ؛ فالحاجات التنظيمية تختلف ما بين الحيازة الصغيرة المزروعة التي لا تتعدّى مساحتها الهكتار الواحد ومزرعة الثلاثين هكتاراً.

تتمتع الحيازات الكبيرة بشكل عام بالكفاية إذ تتوفر لديها المهارات والكفاءات اللازمة لتتولى مسؤليات التموين والإدارة وتسويق الإنتاج. فتبدو أشبه من حيث القدرة على حفظ وتجهيز وتحويل وبيع إنتاجها بالصناعيين أو التجار، وتسمح لها قدرتها هذه على الحصول على التمويل المصرفي.

في المقابل، تواجه الحيازات الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبات جمّة وغالباً ما تجد نفسها في حالة تبعية تامة إزاء محيطها الإقتصادي وذلك في كافة مراحل الإنتاج.

غالباً ما تعاني من إرتفاع كلفة التموين التي تكون عادة رهن دارات شراء المحصول، يُلاحظ ذلك بشكل خاص لدى المزارع الذي يفتقر إلى راس مال جار ويؤمن المدخلات من خلال تجار يشترون منه إنتاجه.

ويحول هذا القيد الإقتصادي دون تمكن المستثمر من ضبط نوعية المدخلات وأسعار الشراء وأسعار بيع منتجاته مما يؤدي إلى إرتفاع كبير في التكاليف ويؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات و يخفّض المردودية.

من جهة أخرى، تكون الإستثمارات الإنتاجية مكلفة وقليلة الربحية بالنسبة إلى الحيازات الصغيرة. أما التمويل اللازم للتجهيزات فغالباً ما يكون غائباً أوغير كاف. أضف إلى ذلك إن المصارف لا تعرف كيف تموّل عملية تحديث الزراعة وإن التجهيزات الزراعية لا تحظى بالصيانة اللازمة بسبب عدم كفاية الهيئات والمنشآت ذات الصلة.

تبدو التجمعات القائمة حالياً، وهي في معظمها تعاونية، غير متوافقة مع المبادئ التعاضدية. غير إنها تضطلع بدور في مجال تصريف إنتاج عدد كبير من صغار المنتجين. تبقى الاشكال القانونية التعاونية المستخدمة محدودة ولا تسمح بإنصهار فعلي أو بتكامل ما بين الفاعلين في مجالات الإنتاج.

٢,٢,١. الحيازات الزراعية والجمعيات

لمعالجة هذا الوضع، تحدد السياسة الزراعية توجهات واضحة وإجراءات لتحديث الحيازات الزراعية وتنمية الإنتاج. تعنى كذلك بتشجيع إندماج المنتجات الزراعية في القطاع الصناعي الغذائي وتحسين تنافسية القطاع لجهة التصدير عبر تكييف وتحديث البنى التحتية والهيكليات والهيئات والدورات.

وتبرز هنا الحاجة الضرورية إلى التنظيم. غير إن تحقيق هذه الأهداف قد يؤدي إلى تركّز للحيازات يتمخض عنه إنخفاض في فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي. لذا، يجب تعويض هذه الخسارة عبر إعتماد إستراتيجيات تهدف إلى زيادة المساحات القابلة للزراعة والبحث عن نشاطات تتطلب نسبة عالية من اليد العاملة وإعادة تأهيل هذه الأخيرة في الهيئات الخدماتية ولا سيما التعاونيات. كما يجب أيضاً وضع إستراتيجيات لجذب قيمة مضافة لقطاع الزراعة وتبسيط دورات التسويق والبحث عن نوعية أفضل وخلق منتجات تتمتع بقيمة مضافة مرتفعة.

وتعتبر فعالية البنية التنظيمية وملاءمة المحيط المهني الخاص بالحيازة الزراعية من العناصر الهامة جداً لهذه السياسة.

من هنا ضرورة خلق إطار قانوني ووضع أنظمة من شأنهم إدخال تعديلات دائمة تشجع التموين المشترك والتفاوض والتسويق الجماعي والتجهيز والحفظ والتحويل المشترك.

غداً، ستتولى أنواع مختلفة من الحيازات الزراعية عملية الإنتاج، محتلةً بالتالي كافة المناطق الزراعية الإنتاجية في البلاد، وسيكون نشاطها متكاملاً إلى حد كبير مع نشاط الصناعات ما قبل وما بعد الإنتاج. إلى ذلك، ستسمح الأشكال القانونية المقترحة ليس فقط بتنظيم المزارعين ضمن مؤسسات خدماتية منتجة، بل أيضاً بضمّ المنتجين والتجار أو الصناعيين في إطار شراكة فعلية والبحث عن تكامل مهني.

من شأن تجمّع صغار المستثمرين أن يشجع على توحيد وسائل الإنتاج وخلق حيازات أكثر ترابطاً لا سيّما عندما لا تشكّل الزراعة إلا نشاطاً جزئياً.

يجب أن تشمل البرامج الوطنية لتأهيل تجمّعات المياه المشاركة في هذه السياسة، إعتماد مقاربة فعالة في مجال توفير الخدمات والمتابعة والصيانة لضمان إستمرارية الإنجازات المحققة، على أن يُعهد بهذه المهام، في نهاية المطاف، إلى الحيازات الزراعية نفسها المنظّمة في إطار جمعيات.

٢,٢,٢. جمعيات المنتجين

في مجال النفاذ إلى السوق، ستطبّق السياسة الزراعية لتسهيل ظهور هيئات إقتصادية وجمعيات ذات مصلحة زراعية مشتركة، وجمعيات للمنتجين الزراعيين، وتعاونيات تعاضدية أو خاصة، والسماح لهذه الكيانات بأن تنهض بنفسها من أجل تنظيم الإنتاج وضمان إستدامته على كافة الأراضي اللبنانية والاسهام في النهوض الإقتصادي للبلد.

من شأن هذا التوجّه أن يسنح لها الفرصة في التسلح بالعناصر اللازمة للنجاح في المجالات التالية:

- **التفاوض**، من خلال منتجين قادرين على تشكيل ثقل إقتصادي كاف، عبر توحيد العرض للحصول على أسعار افصل لمنتجاتهم؛
- **الشؤون اللوجستيّة**، عبر تولي مهمة جمع المنتجات في المزرعة ونقلها إلى أسواق التصريف أو إلى التجار؛
- **التخزين**، بغية التمكن من حفظ المنتجات لعرضها في السوق في الوقت المناسب والحصول على أسعار أفضل؛
- **التجهيز والبيع**، عبر تجهيز المنتجات للسماح بالنفاذ إلى الأسواق الإستهلاكية الوطنية أو لتصديرها؛
- **التحويل** الهادف إلى جذب قيمة مضافة أكبر من شأنها رفع قيمة المنتجات.

ينبغي أن تكون هذه الكيانات عبارة عن هيئات تفاعلية، تدرك كيف تتكيف مع القيود التي تفرضها البيئة الإقتصادية عليها، وتهدف إلى البحث عن السبل الآيلة إلى تحسين المنتجات.

لا تستطيع جمعيات المنتجين هذه خوض غمار مهن ومجالات معقدّة من دون إعداد ولا إحتراف. من هنا ضرورة إعداد برامج تدريب توضع بتصرف القيّمين على الهيئات الإقتصادية التعاضدية وكوادر الهيئات التعاونية، بغية صقل مهاراتهم من أجل إداء أفضل للهيئات وقيمة أكبر للمنتجات.

٢,٢,٣. القطاع والهيئات المهنية

يجب تشجيع جهود المنتجين في مجال التنظيم الإقتصادي، لا سيّما من خلال تعديل وتكييف قواعد المنافسة المستكملة لإمكانيات الرد التي تتمتع بها المهن البينيّة والقطاعات من أجل تنظيم تدفقات وأسعار بيع المواد الأوّلية.

يتعين على المزارعين أن يشاركوا بالكامل في الجهود المبذولة لتنظيم الأسواق وجني ثمار هذا التنظيم، وذلك من خلال مجالات بينيّة خاصة بكل مؤشر للنوعية. ستسمح هذه الأخيرة بتنظيم الإجراءات المعتمدة لتحديد المنتجات، في إطار يضمن تمثيل كافة الأطراف التي لها مصلحة في نجاحها. بهذه الطريقة، يمكن ضمان توزيع عادل للقيمة المضافة بين المزارعين والهيئات الأخرى في أسفل السلسلة الإنتاجية.

في الإطار نفسه، على التوجّه الزراعي أن يزوّد مختلف الشركاء المعنيين بعدد من الأدوات التي تخوّلهم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين منتجاتهم وتنظيم الأسواق والتمكّن من التصدّي للأزمات الظرفية.

تكمن تنافسية أي إقتصاد متقدّم، في نوعية البنى التحتية التي يقوم عليها والتدريب الذي تتمتع به موارده البشرية وقدرته على عرض منتجات في الأسواق تتميز بخصائص نوعية وتكون قيمتها قابلة للإرتفاع عند توفّر الظروف المؤاتية. كما وتكمن أيضا" في نوعية العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المعنية بالقطاع.

٢,٢,٤. التحويل

في إطار تعزيزها لقطاع العمل والنشاطات الإقتصادية، ستسهّل السياسة الزراعية ظهور الصناعات الغذائية. سيتعين على هذه الأخيرة، توخّيا" للتنافسية، إيجاد مواد أولية وافرة، معروضة

بأسعار مدروسة. إنما تجدر الإشارة إلى إن مستقبل الزراعة والمزارعين على وجه الخصوص، لا يرتبط فقط بكلفة الإنتاج الأدنى التي يمكن التوصل اليها للتحول إلى مزوّد بالمواد الأوّلية في السوق العالمية؛ فالقطاعات الأكثر نشاطا" في مجال التصدير هي تلك التي توفّر منتجات ذات قيمة مضافة عالية والتي تبقى أسعارها مرتفعة.

٢,٢,٥. المعايير

٢,٢,٥,١. المعايير الصحية

من بين أهداف السياسة الزراعية، الحفاظ على سلامة المنتجات والأمن الغذائي. في هذا الإطار، ستحدد الهيئات الحكومية أو الجمعيات المكلفة بالإشراف والمراقبة والتفتيش الصحي النباتي والبيطري والصحي في إطار حماية الحيوانات والنباتات وعرض منتجات غذائية محلية ومستوردة في الأسواق والتصدير.

سيصار إلى إصدار تنظيم يحدد شروط تطبيق معايير النوعية و الشروط المتعلقة بعرض المنتجات النباتية في السوق، بما في ذلك البذار، والمنتجات ذات المصدر الحيواني. ستتلاءم هذه الشروط مع المبادئ الدولية في مجال الأمن الصحي.

يسمح الإشراف بتحديد ومتابعة وتفادي التّبعات من خلال إتخاذ الإجراءات اللازمة للحؤول دون ظهور آثار سلبية على مستوى الثروة الحيوانية والنباتية البرّية أو الموارد المائية أو التربة. والأمر سيان بالنسبة إلى الإنتاج النباتي أو الغذائي الذي قد يشكلّ خطرا" على صحة المستهلك.

يجب أن تمتدّ المراقبة الصحية التي تسبق عرض المنتجات في الأسواق إلى المؤسسات المعنية بإعداد أو إستعمال أو تخزين أو تسويق المواد والمنتجات الغذائية المخصصة للإستهلاك البشري.

للأسباب عينها، يجب أن يصار إلى إجراء تفتيش صحي ونوعي يشمل الحيوانات الحيّة التي تشكل مصدر غذاء للبشر، للتأكد من وضعها وسلامتها.

يجب أن تحدد السلطات المختصة مراحل إنتاج وتسويق جميع المنتجات والسلع الغذائية الخاصة للمراقبة والشروط ذات الصلة، بالإضافة إلى الإجراءات الواجب إعتمادها من أجل تطبيق المعايير الصحية .

٢,٢,٥,٢. النوعية والتجهيز

في السياق عينه، ستحثّ السياسة الزراعية المنتجين والهيئات المهنية على تعزيز نوعية منتجاتهم وستدعمهم في هذا المجال.

ينبغي إعتماد سياسة لتوحيد المعايير بغية التوصل إلى تصنيف يتمّ وفقا" للفئة والمعايير النوعية أو التسمية والحجم والعرض والتجهيز والتوضيب بهدف تسهيل التعاملات والحدّ من الخسائر وإضافة قيمة مضافة على المنتجات.

توخيا" للفعالية، ستحدد طرق أخذ العيّنات بالإشتراك مع العاملين والمتخصصين في المجال. كما وستكلف هيئة مختصّة منبثقة عن هذه الهيئات المهنية بمتابعة عمليات المراقبة الذاتية.

قد يصار إلى تحديد مؤشرات للنوعية كتسميات المنشأ والأسماء البيولوجية وغيرها من قبل مختلف إختصاصات ومجالات القطاع، على أن يُعهد بإدارة هذه المؤشرات إلى هيئة مشتركة تُشكل بغرض جمع وتمثيل كافة الإختصاصات اللازمة لتعزيز عملية كشف هذه الخصائص ومنعها.

٢,٣. الأسواق

في الوقت الحالي، إن آليات تنظيم الإنتاج والأسواق هي شبه غائبة. أما إستراتيجيات بيع المنتجات الزراعية فهي موجهة بشكل أساسي نحو النشاطات القصيرة الأمد.

من جهة أخرى، إن السياسة التعاقدية التي تقوم عليها الممارسات التجارية ليست بمفصّلة ولا توحي بالثقة. كما وإن العرض مشتت بشكل عام. أضف إلى ذلك، ضعف القدرة التفاوضية للمزارع الذي غالبا" ما يكون مرتبطا" بتوفير المدخلات اللازمة ويعزى إلى صغر حجم الكميات المفاوض عليها. يلاحظ أيضا" إن المعايير المنظمة للمنتجات هي شبه غائبة على مستوى الإنتاج ولا يطبق منها سوى القليل على صعيد التسويق. أما آليات تقويم نوعية الإنتاج القائمة على إستراتيجية محددة وعلى مبدأ الرصد، فهي غائبة أو إبتدائية، والأمر سيان بالنسبة إلى تلك الخاصة بتنظيم الإنتاج والأسواق.

تجدر الإشارة إلى إن الأسواق الزراعية تحتاج إلى تنظيم إذ إن المواجهة الحرّة بين العرض والطلب لا تكفي لحلّ كل الأمور. يجب أن تتدخل السلطات الحكومية المعنية لخلق و/أو تحسين وترشيد أسواق الجملة وتنظيمها. كما إن إضفاء مناخ مؤاة من الثقة والشفافية والإدارة الرشيدة والمحافظة عليه يتطلبان متابعة من الهيئات المعنية للتوصل إلى آلية توافقية للرصد المنظّم.

في هذا الإطار، من الضروري أن تعيد الحكومة إدراج مسألة تنظيم أسواق الجملة في إطار برنامج سياستها الزراعية. كما ويجب المباشرة بمفاوضات مع سائر الهيئات والمؤسسات حول مختلف النواحي المرتبطة بنشاطات تجارة الجملة والنواحي المؤسساتية والتشريعية والتنظمية وتحديد الدور الذي ستلعبه كل منها والمسؤليات التي ستضطلع بها.

٢,٤. <u>التعليم و البحث والتدريب والإرشاد</u>

أظهرت الدراسة المعنونة "النظام الزراعي" التي أجريت في مختلف المناطق الزراعية البيئية في البلاد، تفاوتاً كبيراً في نموذجيات المستثمرين الزراعيين. فالموارد البشرية الكفوءة والمتوفرة، سواء في الحيازات الزراعية أو في الهيئات التعاونية، تكون عادة متغيّرة وغير كافية.

يعتبر مستوى تدريب المزراعين متبايناً في المرحلة الحالية، إذ إن الفرص المتوفّرة أمام المزارع لتنمية كفاءاته وتعزيز إدائه هي قليلة. وحتى ولو وجدت مدارس تعنى بتعليم الزراعة، فقليلون هم أبناء وبنات المزارعين الذين سيعودون للعمل في الحيازة العائلية بعد إنهاء الدراسة.

عادة ما يكون المزارع مشغولاً في المزرعة سواء كان يعمل بدوام جزئي أو كلّي؛ فلا يستطيع بالتالي أن يكرّس الكثير من وقته للتدريب ويفضل عادة الأمور المحسوسة على النظريات. يحتاج إلى أن يرى بأمّ العين لكي يؤمن ويعتبر إنه من المفترض بالإرشاد أن يسمح بنقل وإعتماد تقنيات جديدة إضافة إلى نتائج الأبحاث. من هنا، ضرورة أن يكون الإرشاد ملموسا" وقريبا" من مكان إقامته وأن يتكيف مباشرة مع الواقع.

يساعد العديد من أبناء المستثمرين ربّ الأسرة في الأعمال الزراعية ويكتسبون خبرتهم العملية ميدانياً، مشكّلين بالتالي يداً عاملة مهمة ومتوليّن، في الكثير من الحالات، الإشراف الميداني على

الأعمال الأساسية. فمن المفيد تدريبهم وفقاً لوتيرة تتناسب مع إلتزاماتهم وواجباتهم من دون فصلهم عن محيطهم لفترات طويلة.

يطرح تحديث الزراعة تحدياً فعلياً يستلزم إعادة النظر في بعض المعارف وتنمية الكفاءات. ويثير هذا التحديث إهتمام كل من أصحاب الحيازات والمزارعين وأبناء المزارعين الباقين في الحيازة والعناصر الشابة المهتمة بالتدريب الزراعي والكوادر التابعة للهيئات الزراعية.

يجب أن يتحوّل المزراع، من خلال الهيئات الإقتصادية التي تؤمن إستمرارية الحيازة ، إلى طالب للتدريب. غالباً ما يكون نقل المعارف من جيل لآخر غير متكيّف وجدّ نظري. من الملاحظ أيضاً إن الإرشاد لا يتضمن أبحاثاً تطبيقية وإن النتائج المحققة تقف عند حدود أبواب مراكز الأبحاث. أضف إلى ذلك إن المزارعين يفتقرون في محيطهم إلى قطع أرض إختبارية تسمح بنقل نتائج الأبحاث إلى الحيازة الزراعية. كما إن المساندة والموارد البشرية الخارجية التابعة للمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث والتدريب الزراعي والبلديات غالباً ما تكون محدودة وغير ملائمة.

التجمعات الزراعية وغيرها من الجمعيات والتجمعات والتعاونيات والهيئات المهنية هي مؤسسات وتحتاج في أعمالها إلى الإحترافية. تحتاج هذه الهيئات الخدماتية الرديفة للقطاع الزراعي إلى وجود مزراعين مسؤولين. لذا، يجب أن يتمكن هؤلاء من إكتساب الكفاءات اللازمة التي تخوّلهم إتقان الأمور الإدارية والتقنية ورفع التقارير بأمانة إلى مفوّضيهم حول تأديتهم للمسؤوليات والمهام الموكلة اليهم.

حاليا"، ما من نظام تدريب يعدّ للمهن الخاصة كتلك التي يمارسها الكوادر والتقنيون والمسؤلون الميدانيون عن الهيئات التعاونية أو التعاضدية أو المصانع التحويلية أو الحيازات الزراعية المصممة جميعها على شكل مؤسسات تتطلب التنظيم والإدارة.

يجب أن يتسنى للسياسة الزراعية أن ترتكز على تعبئة الجهاز التعليمي والأبحاث والتنمية والإرشاد للإستجابة للتطور السريع الحاصل على مستوى الإبتكارات التقنية والثقافية والتجارية الجديدة وتزويد المزارعين والمهن الرديفة بها ليتمتع هؤلاء بتنافسية فعلية في الأسواق. كما

وينبغي أن يشكل البحث والتعليم قطبين منظمين ومترابطين ببعضهما البعض لدمج المعارف ووضعها في خدمة زراعة الغد.

من الضروري تطبيق برنامج للبحث والتدريب والإرشاد، نظراً للنتائج المخيّبة المسجلة حالياً في هذا المجال، وبغية خلق مهارات جديدة وإستخدام تلك المتوفرة حالياً بشكل أفضل لتلبية الحاجات. وتتوضح هذه الأخيرة تبعاً للمعارف والتقنيات الجديدة في مجال الإنتاج التنوعي والتقنيات الزراعية المتطورة والإدارة والتنظيم. ينبغي إعتماد الإبتكارات الجديدة مع الحرص على الفعالية والمردودية للإستجابة بتنافسية لمتطلبات السوق العالمية.

لذا، ينبغي تعبئة التعليم الزراعي والبحث الزراعي في إطار هذه التوجهات. تحتاج الحلول الملائمة الواجب إعتمادها إلى تحديد ووضع إطار تشاوري لإقامة علاقات وظيفية وتعاونية بين كل من الإدارة وقطاعات التعليم العام والخاص والبحث التطبيقي والإرشاد والمجلس الزراعي والهيئات المهنية والمستثمرين الزراعيين.

من الضروري، بالتالي، التوصل إلى نظام وطني متناسق للتعليم الزراعي والبحث عن معادلة تشمل التعليم/التدريب والعمل وضمان توزيع رشيد للبنى التحتية التعليمية بين مختلف المناطق الجغرافية والزراعية المناخية، على أن تترافق إعادة التوزيع هذه مع تقويم للموارد البشرية وتوحيد للبرامج والمناهج التربوية على المستوى الوطني وإطلاق للتخصصية وفقاً للمنطقة الجغرافية.

يستلزم تحديث التعليم التقني الزراعي توحيد أوضاع مختلف المؤسسات التربوية. كما ومن الضروري أن يغطي جهاز التدريب والبحث المسائل الكبرى التي تشكل هي أيضاً رهانات هامة وأن يسمح لأكبر عدد ممكن من الناس إكتساب وإتقان المعارف الجديدة.

٢,٤,١. التعليم الزراعي

يوفّر التعليم الزراعي تدريباً منظّماً وفقاً لبرامج ومراجع وطنية توضح محتواه وأهدافه. ينقسم التدريب إلى مراحل تندرج في إطار التعليم العام التقني ويكلّل بدبلوم دولة أو بشهادات دبلوم معترف بها موازية لمثيلاتها من تلك التي يمنحها التعليم العام.

يهدف التعليم الزراعي إلى توفير تدريب تقني ومهني إلى جانب التدريب العام ويهيّء لمختلف المهن التي يشملها المجال الزراعي، مثل تحويل وتسويق المنتجات الزراعية وغيرها من المهن التي تساهم في تنمية هذه الأخيرة، لا سيما في مجالات الخدمات وإستصلاح الأراضي والتنظيم الريفي والغابات وإدارة الموارد المائية والشؤون البيئية. يساهم في إنعاش المناطق الريفية وتنمية القدرات والمؤهلات الذاتية للطلاب وصقل المهارات والكفاءات والإنخراط الإجتماعي والمهني. كما ويساهم في نشاطات التنمية والإختبارات والأبحاث التطبيقية.

يتعين بالتالي على المؤسسات التعليمية أن تعيد التركيز على المحاور الأولوية للتعليم كالزراعات تحت الغرف الزجاجية والغراسة وتربية الماشية وزراعة الكرمة، وفقاً للخصائص الجغرافية والمناخية الزراعية. يمكن أن تشكل السنة الأولى من التعليم الزراعي جذعاً مشتركاً يضم جميع الطلاب ويشكل مرحلة أولى يستطيع الطالب بعد إتمامها إختيار الإختصاص الذي يناسبه.

٢,٤,٢. التعليم العالي الزراعي

وهو يوفّر التدريب للمهندسين والكوادر المتخصصة والمدرّسين والباحثين في مجالات الإنتاج الزراعي وتحويل وتسويق هذه المنتجات، والصناعة الزراعية والغذائية والصناعات المرتبطة بالزراعة والصحة وحماية الثروة الحيوانية والنباتية، والنوعية والأمن الغذائي وبتنظيم وتنمية وإدارة وحماية الأراضي الريفية والغابات والمياه والبيئة والطبيعة.

٢,٤,٣. التدريب المهني الزراعي

يندرج التدريب المهني الزراعي في إطار التدريب المستمرّ وفقا" لقنوات التدريب التعاقبي. ستستطيع مؤسسات التعليم الحكومية أن توفّر التدريب المهني هذا خلال فترة مؤقتة، وفقا" لشروط محددة.

ينبغي أن يتولى كل من القطاع الخاص والهيئات المهنية هذا الشق الهام تحت إشراف ورعاية الدولة وأن يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز ظهور هيئات خاصة، متخصصة ومعترف بها، تتقن مناهج التدريب والأساليب التربوية المتوافقة مع القيود والمحيط.

يمكن إعادة توجيه بعض مراكز التدريب المهني الحالية لتلبّي حاجات المزارعين والمسؤولين عبر توفير تدريب قصير الأمد للراشدين حول مواضيع معينة تحدّد بالإشتراك مع المستثمرين وهيئاتهم. ينبغي توفير التدريب المهني الزراعي من خلال ورش عمل تقنية وحيازات زراعية مخصصة لأغراض تربوية تسمح بالإستعداد للواقع الميداني والتقني والإقتصادي والتكيف معه وتساهم في شرح وإختبار ونشر التقنيات الجديدة.

من الممكن أيضاً، تطوير نظام يخوّل القيّمين المستقبليين على الحيازات الزراعية إكتساب الكفاءات من خلال إخضاعهم لفترات تدريب متعاقبة تشمل في آن معاً التدريب النظري في المدرسة والعملي في المزرعة، مما يسهّل عملية إكتساب وتطبيق المعارف الجديدة من دون فصل الطلاب عن واقع محيطهم. والأمر سيّان بالنسبة إلى فترات التدريب القصيرة التي يمكن أن تتمحور حول مواضيع جمّة مثل الإدارة الجيدة أو حاجات الكوادر في مجال ضبط الحيازة وإدارتها الداخلية أو الهيئات التعاونية أو التنظيم أو صياغة أو التقنيات أو رفع التقارير ...

من جهة أخرى، يتطلب تطوير التدريب المستمر والتعاقبي الذي يتمّ من خلال هيئات مستقلة للتدريب، وجود شراكة بينه وبين كل من مجالي البحث التطبيقي والإرشاد بالإضافة إلى المجلس الزراعي.

٢,٤,٤. <u>البحث الزراعي والبيطري</u>

ستساهم السياسة الزراعية في مجال البحث الزراعي والبيطري في تنمية مجالات الإنتاج وقطاع تحويل المنتجات وتعزيز تنافسيتهم.

سوف يلبّي البحث أولاً مستلزمات الإدارة المستدامة للأراضي الريفية، وسلامة ونوعية المنتجات الغذائية، وحماية الموارد الطبيعية الوطنية والعالمية.

إلى ذلك، سيساهم البحث في التعاون الدولي في المجالات التقنية والعلمية والتربوية والصحوة العلمية والتقنية والإبتكار التكنولوجي، كما وسيضم تحت رايته، في إطار برنامج وطني لتنمية الأبحاث التطبيقية، مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم التقني ومراكز التدريب ذات الصلة بالهيئات المهنية. يمكن أن تساهم فيه المؤسسات والهيئات المهنية المعنية بالمجال الزراعي وبتحويل المنتجات الزراعية.

سيحدد إطار تشاوري خاص بالعلاقات الوظيفية والتعاون بين كل من البحث والإدارة ونظام الإرشاد والهيئات المهنية والمستثمرين.

سينبغي تحديد ووضع بروتوكولات بحث خاصة موجهة نحو البحث التطبيقي أو التحليلي. ستوجه مشاريع البحث تطبيقاتها نحو الميادين ذات الأولوية وستشارك شبكة ما بين المؤسسات والمهن في تقويم النتائج عبر نشر المعلومات العلمية والتقنية من خلال جهاز التدريب والإرشاد والمشورة الزراعية.

٢,٤,٥. <u>المشورة الزراعية والإرشاد</u>

ستحدّد سياسة تنمية المشورة الزراعية والإرشاد الزراعي وتطبّق بالتشاور بين الدولة والهيئات المهنية الزراعية. أما تشاطات التنمية الزراعية فستوضع بالتشاور ما بين الدولة والمحافظة والقضاء والمجتمعات المحلية أحيانا"، من خلال الهيئات العامة والخاصة، لا سيما غرف الزراعة، ومؤسسات التعليم الزراعي والمجموعات المهنية ذات الطابع التقني والإقتصادي والإجتماعي والهيئات المهينة، وبخاصة المستثمرين والمنظمات غير الحكومية المعنية.

يشكل الإرشاد أداة لنقل المعرفة والدراية ويهدف إلى المساهمة في تكييف الزراعة وقطاع تحويل المنتجات الزراعية بشكل دائم مع التطورات العلمية والتقنية والإقتصادية والإجتماعية، في إطار أهداف التنمية المستدامة وضمان نوعية المنتجات وحماية البيئة وإستصلاح الأراضي والإبقاء على الوظائف في المناطق الريفية.

يتعاون المجلس الزراعي مع مجالي الأبحاث الزراعية والبيطرية لضمان الإستفادة من هذه الأبحاث ونشر نتائجها ويجوز له أن يرفع لهما اي مسألة يثيرها الفاعلون في المجال الصناعي الغذائي تستدعي تدخّلهما.

يتعيّن على القيّمين على الحيازة الزراعية و/أو الهيئة الإقتصادية القيام بخيارات تنموية إستراتيجية خاصة بمؤسساتهم الزراعية أو شبه الزراعية.

في هذا الإطار، سيوفر المجلس الزراعي المشورة الإدارية بغية الإستعمال الجيد للمعارف من أجل القيام بخيارات إستراتيجية صائبة، وذلك عبر صقل المهارات الإدارية والإقتصادية والمالية التي يتمتع بها أصحاب الحيازات وتعزيز فعالية دورهم كأرباب عمل.

من جهة أخرى، تضطلع المشورة الزراعية بدور أساسي في وحدات الإنتاج الإستكفائية أو شبه التجارية، عبر إدخال تدريجي لأساليب الإدارة الرشيدة للموارد البشرية والمالية بهدف تحسين مستوى معيشة العاملين فيها. ستساهم المشورة الزراعية في ظهور وحدات إنتاج بشكل مؤسسات زراعية متكاملة وقابلة للإستمرارية، لتشكّل بالتالي مصعداً إجتماعياً وإقتصادياً فعلياً ؛ على أن يتم ذلك على مراحل وفقاً للخيارات المتاحة ولأهداف ووتيرة نمو هذه الوحدات.

إن تنفيذ نشاطات البحث التطبيقي وإجراء الدراسات والإختبارات ونشر المعارف والمعلومات عبر الإعلام والإثبات والتدريب والمشورة، بالإضافة إلى دعم المبادرات المحلية هي أمور تتدرج جميعها في مجال إختصاص المجلس الزراعي وتدخل في إطار مهامه.

يشكل الإرشاد إحدى مكونات المشورة الزراعية ويسمح بنقل التقنيات المستخلصة من الابحاث إلى المزارع بفضل الإختبارات النموذجية التي يقوم بها مزارعون خدمة للمزارعين، بدعم من هيئات إستشارية مستقلة عن الدولة أو من هيئات إقتصادية.

٢,٥. الخلاصة

ستعزز الزراعة دورها الرئيسي كعامل أساسي في العالم الريفي، عبر تعزيز نوعية منتجاتها ودراية المؤسسات الصناعية الغذائية في الأسواق الوطنية والعالمية.

تلك هي الأسس اللازمة لتعاقد مستدام بين الدولة والقطاع الزراعي، يوضح مساهمة ودور كل منهما ويرسي أسساً شرعية للتدخل والدعم الحكوميين. ينبغي تنظيم الإقتصاد الزراعي بشكل فعال للسماح للفاعلين في هذا المجال بخلق وولوج الأسواق وتنظيمها وتعزيز تنافسيتهم وتشجيع الإستثمارات وتعزيز العلاقات في مختلف المجالات من مرحلة الإنتاج حتى مرحلة التوزيع.

٣. تحديد التوصيات ذات الأولوية

أعدّ إطار السياسة الزراعية الهادفة إلى إنجاح تنفيذ مجمل التوجّهات ، على ضوء النتائج التي تمّ التوصّل اليها في إطار التحليل المستعرض لنشاطات القطاع والقيود المسجّلة والإجراءات المقترحة المصاغة وفقا" للحاجات المحدّدة.

وقد إقترح توجيه المهام والأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى الهيئات العامة والخاصة المعنية بهذا المجال لضمان الحصول على نتائج هامة لدى تنفيذ توجّهات السياسة الزراعية المحددة ههنا.

وبالفعل، لقد أجريت دراسات عدّة لتحديد العوامل الرئيسية التي تعيق تنمية القطاع.

٣,١. التنظيم الإقتصادي

بالإستناد إلى هذه المقاربة التي تجعل من المستثمر الزراعي محور الإهتمامات، أجري تحليل دقيق للتنظيم الإقتصادي للقطاع إنطلاقا" من طريقة إستثمار العقار والقيود ذات الصلة ، مرورا" بمعدلات المردودية لمختلف أنواع المشاريع وبأشكال تنظيم المهنة، وصولا" إلى عرض المنتجات في السوق. وقد أكّد التحليل مردودية إدارة الأنظمة، لكنه أشار إلى غياب الإستمرارية والإستدامة والتنافسية في إطار التبادل الحرّ الذي ستفرضه عولمة الغد.

كما وقد تمّ تحليل العمليات الآيلة إلى ملاءمة المعايير وتطبيق الأنظمة ذات الصلة بسلامة الأغذية وبالفرز والتوضيب. هذا بالإضافة إلى مختلف طرق عرض المنتجات في السوق وتسويقها بحسب النوعية.

أفضت هذه الدراسات إلى ضرورة اللجوء إلى شتى أنواع المراقبة لضمان نوعية وسلامة الأغذية وتطبيق المعايير الموحّدة، وذلك عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج وعند التجهيز والتوضيب والتحويل، إلى حين عرض المنتجات للإستهلاك. كما وأظهرت من جهة أخرى، الحاجة إلى إعادة تنظيم السوق ووضع نظام إداري يضمن شفافية التعاملات.

ويندرج ظهور هيئات إقتصادية قابلة للإستمرار وقادرة على ضبط سلسلة النشاطات المرتبطة بالإستثمار الزراعي وشبه الزراعي في إطار هذه الرؤية، كمحور أساسي للتدخّل بهدف تعزيز تنمية القطاع وترسيخه بشكل أكبر في الإقتصاد الوطني.

٣,٢. تحليل أنظمة الإستثمار الزراعي

لقد تمّ تحديد ودراسة الأنظمة المختلفة للاستثمار الزراعي من خلال تحاليل دقيقة أجريت في المناطق الزراعية البيئية الثمانية في البلد. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إن هذه الدراسة التي تتميّز بالمقاربة المنهجية الجديدة للنظام الزراعي أو "farming system " تضع الإستثمار الزراعي في صلب النظام.

أما المقترحات والتوصيات الناتجة عنها، فتعيد تركيز الأولويات على حاجات المستثمر وأهل البيت؛ فتترجم بالتالي العوامل الأساسية المعيقة التي تمّ تحديدها من خلال تحليل مجمل النشاطات المرتبطة بالإستثمار الزراعي إلى إقتراحات ملموسة بتحقيق تقدم تدريجي للتوصل إلى تكامل فعّال في السوق.

يرتكز تنفيذ البرامج ذات الأولوية على عوامل تكامل أساسية تضطلع بدور أشبه بدور "المصعد" الإجتماعي الإقتصادي الذي يرفع الحيازات الزراعية إلى الأعلى أيا" كان مستوى نموّها الحالي.

٣,٣. إكتساب الكفاءات

من جهة أخرى، تمّ تشخيص دور البحث وتحسين الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني والإرشاد.

وجاء إقتراح يقضي بإعادة نشر الهيئات التعليمية وتوفير الموارد البشرية اللازمة وفقاً لحاجات القطاع. من هنا ضرورة توفير إختصاصات تتناسب مع الخاصّيات الجغرافية والزراعية المناخية للمناطق، على أن تأخذ هذه الإختصاصات بعين الإعتبار وفورات الإنتاج الكبير ونسبة المدرسين إلى الطلاب.

تعتبر زيادة الإنتاج ومردودية الأرض وتحسين نوعية أصناف المنتجات من أبرز الحاجات التي أعرب عنها المستثمرون الزراعيون و لم تظهرها قنوات التحليل الرئيسية التي تمّت دراستها.

إن المحور الرئيسي المنادى به هو توجيه الأبحاث نحو التطبيقات العملية لتلبية الحاجات التي أعرب عنها المستثمرون، على أن تتبع ذلك إختبارات ميدانية تُجرى تحت إشراف المؤسسات المعنية بالتدريب المهني والإرشاد.

يشتمل تعزيز المعارف والكفاءات هذا على خطوات عملية تستهدف خلق دائرة للمشورة الزراعية قادرة على تلبية الحاجات على أنواعها، لا سيما تلك المرتبطة بالإنتاج والتنظيم والإدارة، سواء كانت هذه الحاجات منبثقة من الحيازات الزراعية أو ذات الصلة بالإداريين أو خاصة بممثلي الهئيات المهنية المعنية بالقطاع الزراعي. من خلال توسيع نطاق المعرفة وإتقان الخبرات، يصبح بإمكان القيّمين على الحيازات المتواضعة أن يصبوا إلى الترقي الإجتماعي وولوج القطاع الزراعي الحديث والمشاركة فيه كفاعلين إقتصاديين.

٣,٤. النظام التجاري

تمّ تحديد القيود الرئيسية التي تعيق النظام التجاري.

وقد أظهرت هذه القيود إن العرض مجزّأ وغير متجانس من حيث النوعية؛ هذا بالإضافة إلى قدرة تفاوضية ضعيفة لدى المنتجين الذين يعتمدون على قروض ريفية لتوفير المدخلات. كما وأظهرت القيود أيضا" إن آليات تنظيم الإنتاج والأسواق هي شبه غائبة وإن إستراتيجية البيع موجّهة بشكل أساسي نحو الخطوات القصيرة الأمد.

أضف إلى ذلك، إلى إن السياسة التعاقدية المتبعة في مجال الممارسات التجارية تفتقر إلى القدر الكافي من التفصيل والمصداقية. أما المعايير المفروضة على المنتجات، فهي شبه غائبة على صعيد الإنتاج والأمر سيّان بالنسبة إلى آليات تعزيز النوعية وتنظيم العرض في الأسواق.

من المعلوم إن النشر المنتظم للمعلومات في الأسواق وتوطيد الروابط بين المنتجين والمحيط التجاري من شأنهما ان يؤديان إلى عرض متكيّف مع السوق. يجب أن يلائم هذا العرض معايير النوعية ويخضع للمراقبة المنادى بها وذلك في كافة المراحل وصولا" إلى مرحلة طرح المنتجات في الأسواق.

فالمطلوب اليوم هو دعم تنظيم المهنة، ومختبرات تتعاون مع دائرة عامة منظّمة قادرة على ضمان إحترام الأنظمة والقوانين من خلال مراقبة منتظمة للتأكد من الإلتزام بالمعايير.

إلى ذلك، تحتاج الأسواق الزراعية إلى تنظيم ؛ لذا، من الضروري المباشرة أولا" بإنشاء أسواق للجملة و/أو تحسينها وترشيدها وتنظيمها. ويتطلب خلق مناخ مؤاة قوامه الثقة والشفافية والإدارة الجيدة متابعة حثيثة بغية التوصل إلى آلية توافقية للمراقبة المنظّمة.

من جهة أخرى، ينبغي المباشرة بمفاوضات مع سائر المؤسسات والهيئات حول النواحي المرتبطة بتجارة الجملة والشؤون المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية وتحديد دور ومسؤوليات كل منها.

سيساهم عندها النظام التسويقي كل المساهمة في التنمية الإقتصادية مع توزيع متوازن للأرباح بين كلّ من المنتجين والعاملين والمستهلكين.

٣,٥. التمويل

لقد تمّ تحديد وتحليل الميزانيات التي تموّل من خلالها نشاطات القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الأدوات المالية ذات الصلة. نظرا" لحجم حاجات القطاع الزراعي ومستويات التمويل اللازمة لتنفيذ المحاور الرئيسية للسياسة الزراعية المنادى بها، تعجز شبكة التمويل الحالية عن تلبية المطالب.

إزاء هذا الوضع، إقتُرح أن يصار إلى تعبئة الموارد لتوفير التمويل للقطاع الزراعي بالإتفاق مع الهيئات الإقتصادية والمهنية، ورفع التوصيات بهذا الشأن بغية تأمين عودة الإستثمارات التي تضمن بدورها إستمرارية النظام.

٣,٦. الإصلاح المؤسساتي والتشريعي

أخيرا"، جرى إستعراض مجموعة القوانين المنظّمة للقطاع الزراعي والهيئات الحكومية، كما وتم التطرّق بشكل خاص إلى هيكلية دائرة الزراعة ومهامها.

ويسلّط المحور الرئيسي للدراسة الضوء على ضرورة إصلاح المؤسسة لتصبح قادرة على الإضطلاع بمسؤولياتها في مجال تأمين الغذاء في البلاد من خلال التنظيم والمراقبة، كما يشدّد على ضرورة تزويدها بالوسائل اللازمة لحثّ مختلف الشركاء ، لا سيّما الهيئات المهنية، وتثقيفهم وتعبئتهم لكي يضطلعوا بدورهم الرئيسي كفاعلين إقتصاديين مسؤولين.

سيسمح إصلاح الإطار القانوني التنظيمي للجمعيات والخاصة بإطلاق العنان للطاقات وتسهيل الحصول على التمويل اللازم لتعزيز الإنتاج وقطاعات التحويل والتسويق الفرعية. وسيرافق هذا التوجه تشريع يُعنى بالموارد الطبيعية وإدارة الموارد المائية.

إقتُرح في هذا المجال أن يصار إلى وضع نظام لتوحيد المقاييس الخاصة بالمنتجات ومراقبة النوعية. إلى ذلك ، تمّ وضع إقتراح قانون لمعالجة الإشكالية التي تطرحها مسألة سلامة الموارد الحيوانية. تجدر الإشارة إلى إن نصوص القوانين هذه ملزمة وتنظيمية وتندرج في إطار الوقاية والمحافظة على الصحة العامة وإنها قد إقترحت لتوفير الأدوات اللازمة لضمان سلامة الأغذية الموفّرة للسكان. توخّيا" لتحقيق تنافسية تجارية على مستوى الصادرات ترتكز على تطبيق المعايير الدولية والإلتزام بالأنظمة المرعية الإجراء في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية، بدءا" من المزرعة وصولا" إلى المستهلك، لا بدّ من تنمية روح المسؤلية التي تحثّ على إحترام آداب وإخلاقيات المهنة.

يستلزم إيجاد الحلول لهذه الصعوبات وتلبية الحاجات الآنف ذكرها إلتزاما" حكوميا" هاما" يفوق الإطار الضيّق لصلاحيات وزارة الزراعة، على أن يكون المحرّك الرئيسي لها. يجب توضيح دور الدولة في هذا المجال لتحديد ما ينبغي القيام به ليستعيد القطاع الزراعي، من خلال إدائه ، الإعتبار والمكانة اللذين يستحقهما.

٣,٧. الخاتمة

تستلزم هذه التوجّهات من السلطات الحكومية أن تعيد تحديد إطار مهام وزارة الزراعة وتعديل هيكليتها لتصبح قادرة على إتمام المهام الموكلة اليها لجهة الإرشاد والتنفيذ والمتابعة في مجالات التنظيم والضبط والمراقبة.

تتضمن جميع هذه التوصيات التي جرت المصادقة عليها خلال مختلف الندوات وورش العمل حلولاً" للقيود التي أظهرها التحليل التشخيصي الوارد في الوثائق التقنية الستّ المرفقة فيما بعد.

تجدر الإشارة أخيراً" إلى وجود وثيقة سابعة تجمع وتلخّص سلسلة من البرامج الأولوية القادرة على الإستجابة للتوصيات المستخلصة من الوثائق الستّ الآنف ذكرها.

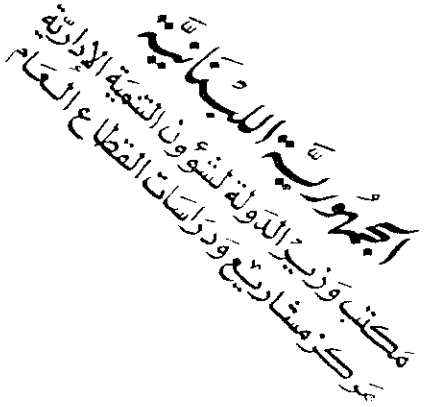

مراجع

- **Fédération des Chambres de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture du Liban** 2002 *Découverte du Liban* IX Sommet de la Francophonie Beyrouth 2002
- **FAO.** Juin 2002. *Dossier de fond. Sommet Mondial de l'Alimentation.*
- **FAO** 2002 - *Note d'information L'eau et la sécurité alimentaire*
- **Document FAO** 2003 *Déverrouiller le potentiel de l'Eau en Agriculture*
- **FAO-** juin 1997 - *Action 21 Rapport d'activités - Sustainable Development*
- **FAO/EARTHSCAN - FAO** 2003 *World Agriculture: towards 2015/2030 and FAO Perpectives*
- **FAO- Perspectives** Août 2002 *Challenges And Opportunities For Word Food Summit on Sustainable Development*
- **Philippe Coullomb FAO - Economica** *1999 Une voie étroite pour la sécurité alimentaire d'ici à 2050*
- **UNDP/PNUE** 2002 *Stratégies nationales de développement durable étude de cas Burkina Faso - Mexique - Pérou*
- **CANADA** 2001 Edition Gouvernement *Le processus de planification*
- **SNCA -CANADA** mars 2002 *Plan stratégique pour le secteur agricole et agro alimentaire biologique*
- **CBD/PNUE TCHAD 2001** *Stratégie Nationale et Plan d'Action sur l'Environnement et la Désertification*
- **COMMISSION EUROPEENNE** Février 2001 *Gestion du Cycle de projet - Guide Récapitulatif*
- **Commission parlementaire pour le développement de l'agriculture et du tourisme,** *Directives Générales pour le développement de l'agriculture au Liban,* le Parlement libanais, mai 2001
- **RT. MEAT** Mai 1999, *Rapport sur Mise en oeuvre de la Convention Internationale sur la Désertification*
- **Banque du Liban,** *Bulletin Mensuel No 88 09/2001,* Statistiques et Recherches Economiques
- **CDR** - 2003 *Schéma d'Aménagement du Territoire Libanais*
- **Commission Européenne,** *Partenariat Euro-Med, Document de stratégie - Programme National 2002-2004*
- **Jean Pierre GENET** 2001 *Action de Coopération Internationale au Liban*
- **Economic and Social Commission /ICARDA** 2000 *Economic Assessment of on farm water use efficiently in Agriculture*